

نحو استراتيجية جديدة لمكافحة الفقر في الجزائر وفق المواصفة الدولية للمسؤولية المجتمعية

ISO SR 26000

* د. حروش رفيقة، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة واقع مكافحة الفقر في الجزائر، وتقييم السياسات المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية للقضاء على الظاهرة والتي تبين أنّها مجهودات جبارة تبرهن عن إرادة الحكومة في السعي للقضاء على هذه الظاهرة، ورغم النتائج الإيجابية التي حققتها هذه السياسات إلا أنّها تبقى محدودة الأثر نظرا لعدم إشراك جميع المؤسسات في الدولة سواء كانت مؤسسات عامة أو مؤسسات خاصة أو مؤسسات المجتمع المدني في محاربة الظاهرة واستئصالها من جذورها.

ولما كان الفقر ظاهرة مجتمعية فإنّ مكافحته لن يتم إلا بتحمّل المسؤولية المجتمعية من طرف جميع المؤسسات الفاعلة في المجتمع وذلك من خلال المشاركة في صياغة وتنفيذ استراتيجية جديدة تستمد محاورها الأساسية من معايير المواصفة الدولية للمسؤولية المجتمعية ISO RS 26000 والمتمثلة في الحوكمة المؤسسية، وحقوق الإنسان، والممارسات العمالية، وممارسات التشغيل العادلة، وقضايا المستهلك، وإشراك وتنمية المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية، المسؤولية المجتمعية، الفقر، الجزائر.

* harrouche.r@gmail.com

مقدمة:

لقد أصبح للمؤسسات الاقتصادية اليوم دورا هاما في المشاركة في مكافحة الفقر في المجتمعات و إحداث التنمية الشاملة للبلاد وذلك من خلال المشاركة الجادة في تحمّل المسؤولية المجتمعية التي كانت عبءًا كبيرًا على الدولة عموما وعلى القطاع العام خصوصا، ومنه فإنّ المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الاقتصادية اليوم تعدّت المفهوم الضيق المتمثّل في العطاء العشوائي غير المنظم إلى مفهوم حديث جعلها جزءًا لا يتجزأ من نشاطات المؤسسة ومبادرة طوعية لتعزيز مواطنتها والالتزام الدائم بدعم واحترام حقوق الإنسان ومحاربة الفساد وأخذ المزيد من المسؤولية اتجاه البيئة التي تنشط فيها.

ولما كان الفقر ظاهرة اجتماعية تمس جميع المجتمعات سواءً كانت متقدمة أو نامية فإنّ مكافحته لن تتحقق إلاّ بالتزام جميع المؤسسات في الدولة بمسؤوليتها المجتمعية التي أصبحت منهجا دوليا وخاصة بعد تقديمها كمواصفة قياسية دولية من طرف المنظمة الدولية للتقييس ISO سميت بمواصفة /2010: ISO SR 26000 وفي الجزائر مازال الفقر يسجل مؤشرات عالية تدل على أنّ القضاء عليه ومكافحته من خلال الاستراتيجيات و السياسات المطبقة لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب، ولهذا فإنّ التفكير في صياغة وتنفيذ استراتيجية جديدة لمكافحته وفق معايير المواصفة الدولية للمسؤولية المجتمعية ISO SR 26000 تعتبر اليوم أكثر من ضرورة.

وتأسيسا على ماسبق نطرح الإشكالية التالية:

ماهو واقع مكافحة الفقر في الجزائر؟ وماهي الاستراتيجية الجديدة المقترحة لمكافحته وفق معايير المواصفة الدولية

للمسؤولية المجتمعية ISO SR 26000؟

سوف نجيب عن هذه الإشكالية من خلال ثلاث محطات رئيسية:

أولا: التعريف بالمواصفة الدولية للمسؤولية المجتمعية ISO SR 26000

ثانيا: سياسات مكافحة الفقر في الجزائر

ثالثا: اقتراح استراتيجية جديدة لمكافحة الفقر في الجزائر وفق معايير المواصفة الدولية للمسؤولية المجتمعية ISO SR 26000

أولا: التعريف بالمواصفة الدولية للمسؤولية المجتمعية ISO SR 26000

1. تعريف المسؤولية المجتمعية:

لقد سبق المنظمة العالمية للتقييس الاتفاق العالمي للأمم المتحدة عندما عرف المسؤولية المجتمعية بأنها " ربط اتخاذ القرارات في مؤسسات الأعمال بالقيم الأخلاقية، والامتثال للاشتراطات القانونية، واحترام الأشخاص، والمجتمعات المحلية، والبيئة" وهو يهدف بذلك إلى تعزيز البعدين الاجتماعي والبيئي للمؤسسات، وقد تضمن الاتفاق عشرة مبادئ تدور حول حقوق الإنسان، ومعايير العمل والحفاظة على البيئة.

كما عرّف البنك الدولي المسؤولية المجتمعية بأنها: " التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم، والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس، بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد." ومنه فإنّ المسؤولية المجتمعية للمؤسسات ليست فكرة وليدة الساعة ولكنها بدأت في الخمسينيات من القرن الماضي، وتعدّدت الأصوات وتعالق للمناداة بضرورة التزام المؤسسات تطوعيا بمسؤوليتها اتجاه المجتمع إلى غاية إخراج المواصفة الدولية للمسؤولية المجتمعية ISO SR 26000 من طرف المنظمة العالمية للتقييس والتي صادقت عليها 90 دولة حيث تمثّل الخطوط الموجهة للمسؤولية المجتمعية.

إنّ المصادقة على المواصفة الدولية ISO SR 26000 يعتبر مصادقة على تغيير المصطلح من اجتماعية إلى مجتمعية، بحيث أنّ معنى الأول كان ينحصر في تلك العلاقات بين صاحب العمل والعمال فقط، أما الثاني وهو المسؤولية المجتمعية فيعني أنّ المؤسسة لها

مسؤولية اتجاه جميع أصحاب المصلحة والمتعاملين معها واتجاه البيئة، إلا أن ما يجب الإشارة إليه أن المصطلح الواسع الاستعمال هو المسؤولية الاجتماعية بمفهومه المجتمعية، إلا أن في بحثنا هذا سنستعمل المسؤولية المجتمعية كما ورد في الترجمة الرسمية إلى اللغة العربية. ولقد عرفت منظمة الإيزو¹ المسؤولية المجتمعية بأنها "الأفعال التي تقوم بها المؤسسة لتحمل مسؤولية آثار أنشطتها على المجتمع والبيئة، حيث تكون هذه الأفعال متماشية مع مصالح المجتمع والتنمية المستدامة، وتكون قائمة على السلوك الأخلاقي، والامتثال للقانون المطبق والجهات العاملة فيما بين الحكومات، وتكون مندمجة في الأنشطة المستمرة للمؤسسة".

كما تضيف أيضا أن المسؤولية المجتمعية للمؤسسة هي ممارسات المنظمة لتحمل المسؤولية الناجمة عن أثر قراراتها ونشاطاتها التي تقوم بها في المجتمع والبيئة والتي تركز على السلوك الأخلاقي والشفاف والذي :

- يساهم في التنمية المستدامة بما في ذلك الصحة والرفاهية للمجتمع؛

- احترام القوانين السارية والمتوافقة مع المعايير الدولية؛

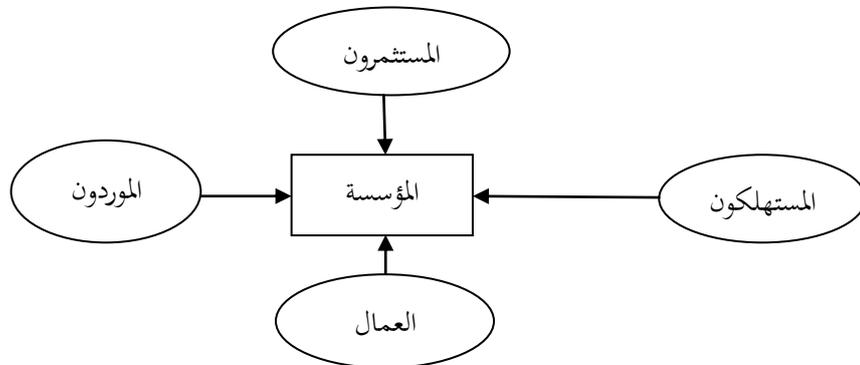
- الأخذ بعين الاعتبار مصالح وتوقعات أصحاب المصلحة؛

- يُدمج في المنظمة ككل، ويتم تطبيقه في جميع أعمالها وعلاقاتها.²

وتُعرّف المسؤولية المجتمعية أيضا على أنّها "تعهد من قطاع الأعمال بالمشاركة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع العاملين وعائلاتهم والمجتمع المحلي والإقليمي بغرض تحسين جودة حياتهم، من خلال الركائز الثلاثة لتحقيق التنمية المستدامة وهي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية، كما أنّ هذه المسؤولية يجب أن تركز على ثلاثة أعمدة وهي: المساءلة والشفافية والاستدامة، وتعمل على ترسيخ مجموعة من المبادئ أهمها: المسؤولية، والشفافية، والسلوك الأخلاقي، واحترام اهتمامات أصحاب المصالح، واحترام سيادة القانون، واحترام القواعد الدولية للسلوك، واحترام حقوق الإنسان.³

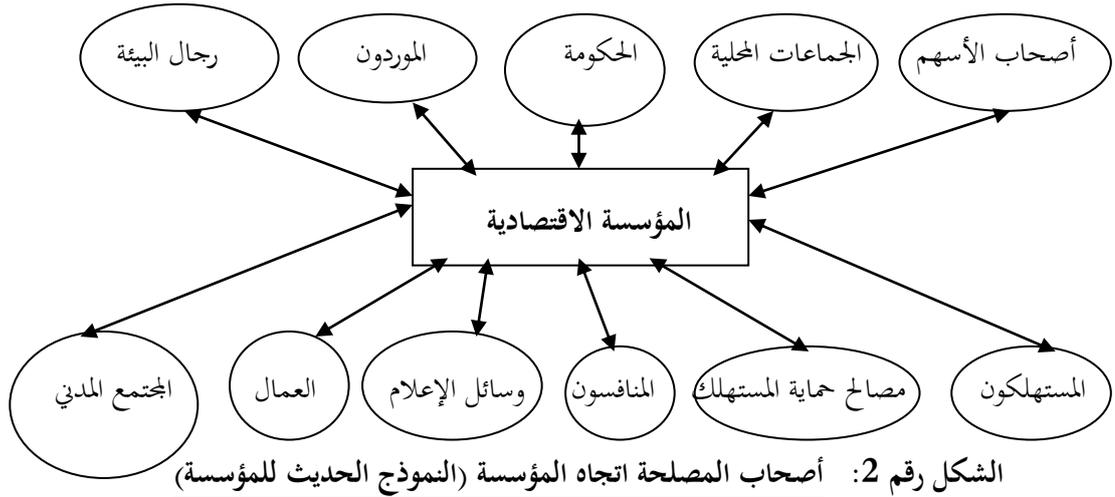
إنّ التعاريف السابقة تبين أنّ المسؤولية المجتمعية للمؤسسات ISO SR 26000 حوّلت هذه الأخيرة من نموذج تقليدي قسّم للمنظمة يركز على علاقة المؤسسة بمجموعة مصغرة من المتعاملين معها وهم الموردون والزبائن والعمال والمستثمرون، والتي تكون المصلحة في اتجاه واحد فقط، إلى نموذج حديث أوسع يجعل المؤسسة مرتبطة بمجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة والتي تكون العلاقة بينها وبينهم علاقة متبادلة، بحيث أنّها تبحث دائما عن انشغالهم وتوقعاتهم المستقبلية، ووضع سياسات وآليات لتحقيقها، وأصحاب المصلحة هنا هم: أصحاب الأسهم (المالكون)، المستهلكون ومصالح حماية المستهلكين، والمنافسون، والموردون، ومنظمات المجتمع المدني، والجماعات المحلية، والحكومة، ورجال البيئة، ووسائل الإعلام.

ويمكن تمثيل ذلك بالشكلين التاليين:



الشكل رقم 1: النموذج التقليدي للمؤسسة

Source : Danaldson & preston, **the stakeholder theory of corporation : concepts, Evidence an implications**, Academy of Management Review, Vol 20, N° 1, 1995, p 65.



Source : Freeman RE, **Strategic Management : a stakeholder approach** , pitman series in bussiness and public policy, 1984,p 276.

إنّ الأخذ بعين الاعتبار اهتمامات وتوقعات أصحاب المصلحة يجعل المؤسسة تحت مراقبة ديمقراطية لجميع قراراتها الاقتصادية من خلال إشراك جميع الأطراف التي لها مصلحة مع المؤسسة، وهو ما يعود عليها بالنفع من جراء الرضا التي تحرزها المؤسسة من جميع الأطراف وبالتالي تحقيق نموها وضمان بقائها واستمراريتها.⁴

2. المسؤولية المجتمعية للمؤسسة الاقتصادية بين التأييد والرفض

لقد تباينت النظريات المفسرة للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات بين نظرة كلاسيكية رافضة وأخرى حديثة مؤيدة، فالتيار الأول هو التيار الرافض لفكرة المسؤولية المجتمعية والذي يوضح أنّ " لا شيء سوى أعلى الأرباح للمالكين " حيث أنّ المسؤولية المجتمعية تكون من خلال القرارات الموجهة لتحسين المردودية والربحية لفائدة المساهمين، وأنّ مبدأ تعظيم قيمة المساهم هو الهدف الاجتماعي المناسب للمؤسسة.

أما التيار الثاني فهو التيار المؤيد لفكرة المسؤولية المجتمعية والذي يعبر أنّ هناك عقد تجاري بين المؤسسة وأصحاب المصلحة بحيث أنّهم قادرون على التأثير على القرارات الاستراتيجية للمسيرين، كما أنّ هناك التزامات أخلاقية للمؤسسة اتجاه أصحاب المصلحة وهو ما يؤكد النظرية المعاصرة للمسؤولية المجتمعية.⁵

كما يجب الإشارة إلى أنّ مفهوم المسؤولية المجتمعية مازال في جوهره معنوي طوعي اختياري، أي عدم الإقرار بالزامية هذه المسؤولية المجتمعية، كما أنه يمكن توضيح مجموعة من الخصائص للمسؤولية المجتمعية وهي:

- طوعية مبدأ المسؤولية المجتمعية للمؤسسات وعدم إلزاميته؛
- تكامل السياسات المجتمعية والبيئة للمؤسسة مع السياسات الاقتصادية لها في جميع أعمالها اليومية؛
- جعل المسؤولية المجتمعية نشاط أساسي راسخ في استراتيجية وأعمال المؤسسة؛
- أن تكون هذه المسؤولية عملية تشاركية بين جميع الأطراف المتعاملة مع المؤسسة؛
- المسؤولية المجتمعية على عاتق جميع المؤسسات بغض النظر عن طبيعة عملها.

3. أهداف المواصفة الدولية للمسؤولية المجتمعية ISO SR 26000

تتمثل أهداف مواصفة ايزو 26000 فيما يلي:

1.3: على مستوى أداء المؤسسات تجاه المجتمع:⁶

- مساعدة المؤسسات في مخاطبة مسؤولياتها المجتمعية، و في نفس الوقت احترام الاختلافات الثقافية الاجتماعية و البيئية و القانونية و ظروف التنمية الاقتصادية.
- توفير التوجيهات العملية التي تجعل من المسؤولية المجتمعية قابلة للتطبيق و الممارسة العملية، تعزيز مصداقية التقارير المعدة من أجل عرض تقييم ممارسات المسؤولية المجتمعية.
- التوافق مع الاتفاقات و المبادرات الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.
- نشر الوعي بأهمية المسؤولية المجتمعية و التحسيس بأهميتها و مكاسبها للشركات.
- العمل المشترك على المستوى الدولي في حقل المسؤولية المجتمعية و توحيد ممارساتها ليسهل تقييمها بشكل متماثل في الدول المختلفة.

2.3: على مستوى الأداء البيئي و الدور التنموي:

- جعل من الممارسات العملية للمسؤولية المجتمعية أداة لتحقيق التنمية المستدامة، و الحفاظ على الإنسان و الحيوان و البيئة، و الاعتماد على القوانين المنظمة لذلك مثل حقوق الانسان و قوانين حماية البيئة.
- اعتبار كل قضايا التنمية كمكون أصيل لمواصفة المسؤولية المجتمعية.
- نشر مفاهيم و ممارسات المسؤولية المجتمعية من خلال دمجها في البرامج التنموية و التعليمية و التثقيفية و برامج البحث العلمي في الجامعات.

3.3: على مستوى علاقة المؤسسات بأصحاب المصلحة:

- تحسين العلاقة بين المؤسسة و باقي أصحاب المصلحة المتعاونين معها، و ذلك من خلال خلق حوار مشترك بين الطرفين موضوعه أهمية تحقيق المنافع المتبادلة.
- الالتزام بحقوق كل من العاملين و المستهلكين و الموردين، و تحسينها بشكل مستمر في سبيل أن تتحسن الذهنية تجاه المؤسسة، و تتكاثف جهود كل الأطراف لتحقيق المصلحة العامة.
- عدم إهمال حق المجتمع في استفادته من مزايا تمنحها المؤسسة الاقتصادية، مثل عدالة التوظيف، و منح المساعدات و الهبات لمنظمات المجتمع المدني، و المساهمة في تحقيق التنمية بكافة أشكالها.
- تحمل تبعات النشاطات الصناعية على البيئة، و التخفيف من حدة التلوث، مع محاولة تجنب كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على البيئة و تفاديه.

وتناول البند الثالث من المواصفة خلفيات المسؤولية المجتمعية واتجاهاتها وخصائصها، من خلال التعريف بالاتجاهات الحديثة في المسؤولية المجتمعية التي اهتمت بما نظرا للعوامل الحديثة التي ظهرت عالميا مثل العولمة والأزمات المالية العالمية التي جعلت أنشطة المؤسسة تخضع للفحص والتدقيق من طرف أفراد ومجموعات متنوعة، كما أنّ هذه الاتجاهات أصبحت تعترف بدور المسؤولية المجتمعية في محاربة الفقر في الدول، وكذا في تقديم العلاقة بين المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة.

ويقدم البند الرابع من المواصفة سبعة مبادئ مرتبطة بالمسؤولية المجتمعية يجب على المؤسسة الالتزام بها وهي: القابلية للمساءلة (المحاسبة)، الشفافية، السلوك الأخلاقي، احترام سيادة القانون، احترام مصالح الأطراف المعنية، احترام المعايير الدولية للسلوك، احترام حقوق الإنسان. كما توضح المنظمة أنّ الممارستين الأساسيتين للمسؤولية المجتمعية تتمثل في الاعتراف بالمسؤولية المجتمعية كخطوة أولى ثم تحديد الأطراف المعنية وتوضيح العلاقة بين المنشأة وهذه الأطراف والمجتمع، ووضع مجال لتأثيرها المتبادل من خلال القرارات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية، وهو ما جاء في البند الخامس من المواصفة.

أما البند السادس فيمثل المواضيع الجوهرية والمحورية للمسؤولية المجتمعية وهو دليل يوضح معايير ومؤشرات كل موضوع على حدة، وتمثل المواضيع الجوهرية سبعة محاور وهي: الحوكمة المؤسسية، حقوق الإنسان، ممارسات العمل، البيئة، ممارسات التشغيل العادلة، قضايا المستهلك، مشاركة وتنمية المجتمع.

وتبيّن منظمة الإيزو أنّ التزام المؤسسة بتطبيق المحاور الجوهرية السابقة يوفر لها فوائد ومزايا متعددة تتمثل فيمايلي:

- تشجيع عملية اتخاذ القرار على أساس فهم متطور لتوقعات المجتمع وتجنب مخاطر عدم تحمّل المسؤولية؛
- تحسين ممارسات إدارة المخاطر بالمنشأة؛
- تعزيز سمعة المنظمة، وتشجيع ثقة أكبر للجمهور؛
- دعم ترخيص المنشأة الاجتماعية للعمل؛
- توليد الابتكار؛
- تحسين تنافسية المنشأة؛
- تعزيز ولاء الموظفين ورفع روحهم المعنوية من خلال مشاركتهم؛
- تحسين سلامة وصحة العاملين من نساء ورجال؛
- تحقيق المدخرات المرتبطة بزيادة الإنتاجية وكفاءة الموارد وخفض استهلاك الطاقة والمياه، وخفض النفقات واسترداد المنتجات الفرعية القيّمة؛
- تحسين اعتمادية ونزاهة المعاملات من خلال المشاركة السياسية المسؤولة والمنافسة العادلة وانعدام الفساد؛
- المنع أو الحد من الصراعات المحتملة مع المستهلكين بشأن المنتجات أو الخدمات.

كما تقدم في البند السابع مجموعة من الممارسات التي تبرهن على تكامل المسؤولية المجتمعية عبر المنشأة، وفي الأخير أمثلة عن المبادرات التطوعية في شكل ملحق وقائمة بالمصادر التي استعملت في إخراج المواصفة.⁷

ثانيا: سياسات مكافحة الفقر في الجزائر

1. مفهوم الفقر وأسبابه

يعتبر الفقر ظاهرة عالمية تعرف امتدادا متواسلا، وهو مشكلة اجتماعية واقتصادية ذات تأثير كبير على الفرد والمجتمع، والفقر حسب البنك الدولي للتنمية هو " عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة" ويشمل الأشخاص الذين يعيشون على دولار أمريكي واحد في اليوم أو أقل، كما أنه حسب البنك الدولي للتنمية دائما " تدني لمختلف الأوضاع الاجتماعية من تغذية وتعليم

وصحة⁸، كما اعتبرته الأمم المتحدة "عجزاً للأفراد والأسر الموجودة في المجتمع عجزاً تاماً عن توفير الحد الأدنى من الموارد أو القدرة على تحقيق أقل قدر من الإشباع للحاجات الأساسية أو الضروريات التي تمكنهم من البقاء على قيد الحياة ومزاولة أعمالهم"⁹، وقد تعدى المفهوم الحديث للفقر عدم كفاية الدخل إلى الحرمان من التغذية، العناية الصحية، التعليم والتكوين، السكن اللائق، والمشاركة الاقتصادية والسياسية.

والفقر ظاهرة معقدة وحقيقة راسخة حيث يشكل حلقة مفرغة قوامها اعتلال الصحة وانخفاض القدرة على العمل وتدني الإنتاجية، وقصر العمر المتوقع، وعدم كفاية التعليم، ونقص المهارات، وسوء الصحة.¹⁰

وتعود أسباب انتشار الفقر في العالم إلى مجموعة من الأسباب أهمها الأسباب الاجتماعية المتمثلة في النمو السكاني، وارتفاع نسب البطالة، وعدم العدالة في توزيع الثروة، والتهemis والحرمات، ضف إلى ذلك الأسباب الاقتصادية المتمثلة في الإصلاحات الاقتصادية المملاة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للتنمية، والاعتماد على المواد الأولية في الصادرات وغياب مساهمة القطاعات الأخرى، والتضخم، والمديونية الخارجية، أما الأسباب السياسية فتمحور حول قضية الأمن في العالم وانتشار النزاعات الداخلية والخارجية، كما تعتبر الأسباب البيئية أيضاً من أكبر العوامل المساعدة على انتشار ظاهرة الفقر في المجتمعات من جراء ندرة المياه في بعض المناطق، وسوء توزيعها، وكذا الكوارث الطبيعية والتي ينتج عنها تلوثات في الماء والهواء، والتي يكون للمؤسسات الاقتصادية دوراً كبيراً فيها نظراً للإفراط في النشاطات الاقتصادية سواءً الصناعية أو الزراعية التي تستخدم الأسمدة والمبيدات الكيماوية، وتسرب الزيوت من الآبار البترولية، وانبعثات الغازات الملوثة، إلى غير ذلك من النشاطات الملوثة.¹¹

2. مشكلة الفقر في الجزائر، أسبابها وآثارها

في إطار الأزمات المتعددة الأبعاد التي عاشتها الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم مازالت ظاهرة الفقر في تطور مستمر، وتعود أسباب انتشار الفقر في الجزائر إلى أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة، فأما المباشرة منها فتتمثل في النمو السكاني، وتدني مستوى التعليم للأفراد، وارتفاع نسبة البطالة وخاصة بين فئة الشباب وحتى بين الذين لهم مستويات عليا في الدراسة، وكذا رفع الدعم عن بعض المواد الأساسية من جراء انتقال الجزائر من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، ونقص مشاريع التنمية في المناطق الريفية، وظهور الجفاف في مناطق مختلفة من الوطن حيث أثر ذلك سلباً على الإنتاج في القطاع الزراعي، كما ساهم في تطور مشكلة الفقر في الجزائر انتشار الأمراض المعدية لتردي شروط النظافة على عدة مستويات، وانتشار النفايات الصناعية بدون مراعاة لأدنى شروط البيئة، وفيما يتعلق بالأسباب غير المباشرة فإن الإصلاحات الاقتصادية المملاة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتنمية، وخاصة التعديل الهيكلي، والتي كانت تحمل في طياتها تكلفة اجتماعية باهظة من خلال استفحال ظاهرة عدم الاستقرار الاجتماعي والفقر، حيث أدى الانخفاض الكبير للمداخيل إلى ضعف مستوى الادخار وبالتالي انخفاض الاستثمارات والإنتاج، ضف إلى كل ذلك انتشار الأمن في مناطق عديدة من الوطن وخاصة الأرياف والقرى مما لآثر سلباً على سكان هذه المناطق من جراء مغادرة الكثير منهم مساكنهم بحثاً عن الأمان في مناطق أخرى من الوطن، كما أنّ اعتماد الجزائر على قطاع واحد في صادراتها وهو قطاع المحروقات وغياب المساهمة الفعالة للقطاعات الأخرى أدى إلى تقليص إمكانيات التشغيل للفقراء وخاصة عند تدهور الأسعار في الأسواق العالمية التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وعلى رأس هذه الأسباب كلها التوزيع غير العادل للثروات الوطنية، وانتشار الفساد والبيروقراطية.¹²

إنّ الأسباب السابقة أدت إلى مجموعة من الاختلالات التي ساعدت أيضاً على استفحال ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري رغم كل ما تبذله الدولة من مجهودات في مكافحته، نجملها فيما يلي:

- ظهور الاقتصاد الموازي (غير الرسمي) والتحول نحو العمالة غير الرسمية؛
- تكاثر الأنشطة الهامشية التي تبحث عن الربح السريع؛
- إضعاف دور الدولة في حماية العمالة؛
- الاستغلال الفاحش للثروات الباطنية، وتلويث البيئة؛

- عدم مراعاة شروط ومعايير السلامة الغذائية، وإهمال قضايا المستهلك؛
- انتشار ظاهرة الفساد على جميع المستويات، وغياب الحوكمة المؤسسية؛
- فقدان قيمة العمل المنتج والتوجه نحو الكسب السريع حتى ولو كان بطرق غير شرعية¹³؛
- ارتفاع نسب التسرب المدرسي، وانتشار النظرة الدونية للعلم، وقصور المناهج التعليمية في إعداد الإنسان المعاصر المنتج بكفاءة من الناحية التطبيقية؛
- غياب ثقافة الاستثمار والإنتاج؛
- ارتفاع نسبة هجرة الكفاءات والأدمغة نحو الخارج لعدم مشاركتهم في القرارات الاستراتيجية للبلاد؛
- انتشار ظاهرة العنف والأمن مما أدى إحصام أصحاب رؤوس الأموال عن الاستثمار وهروبهم إلى الخارج؛
- عدم مشاركة جميع المؤسسات الفاعلة في تنمية المجتمع؛
- غياب ثقافة المسؤولية المجتمعية أو ثقافة العطاء التنموي على جميع المستويات، الدولة بأجهزتها المختلفة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

3. سياسات مكافحة الفقر في الجزائر

تعتمد الجزائر في سعيها لمكافحة الفقر على جملة من السياسات الاقتصادية، والاجتماعية، والبشرية، حيث أنّ المخطط الوطني لمحاربة الفقر والتهميش الذي أعدته وزارة التشغيل والتضامن الوطني سنة 2001، ووضع استراتيجية وطنية للقضاء على الفقر والتهميش سنة 2000، وإقامة ندوة الخلاص من الفقر من خلال العمل بمشاركة مكتب المنظمة الدولية للعمل سنة 2003، كلها مبادرات تعكس إرادة الحكومة في القضاء على هذه المشكلة.

1.3 السياسة الاقتصادية:

بهدف مساعدة العاطلين عن العمل تمّ وضع برنامج القروض المصغرة الذي تسهر عليه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والتي تتكفل بتقديم قروض بنسبة 25% من المبلغ الإجمالي للاستثمار، كما وضعت برنامج وطني للتنمية الزراعية الريفية من خلال مساعدة سكان الريف على تحسين ظروف معيشتهم والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، وذلك من خلال خلق الظروف المناسبة لاستقرارهم في مناطقهم الريفية عن طريق تزويدهم بالكهرباء وفتح الطرقات وإنشاء المرافق الصحية والتعليمية، ضف إلى ذلك صندوق الزكاة الذي تشرف عليه وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والذي يعمل على جمع الزكاة وصرفها للعائلات الفقيرة وللاستثمار لصالح الفقراء.¹⁴

2.3 السياسة الاجتماعية :

من البرامج الاجتماعية للتضامن الوطني ومكافحة الفقر في الجزائر استحداث هيكل أولي للإدماج عن طريق العمل سميت بمؤسسات العمل المحمي وتمثل في الورشات المحمية، ومراكز توزيع العمل بالبيت، ومؤسسات الإعانة عن طريق العمل، والمزارع البيداغوجية، كما تم تطوير الخلايا الجوارية التي مهمتها الدعم الاجتماعي والصحة والتكفل النفسي والاتصال الاجتماعي. كما رافق هذا كله وضع مخطط عمل يتضمن تحسين شروط تعليم الأطفال و بالأخص الساكنين بالمناطق النائية والفقيرة، وتحسين تدابير الإعانة والتضامن الوطني والتدخل الجوّاري، لاسيما لدى سكان المناطق الريفية، واستحداث هيكل استقبال جديدة مكيفة حسب التغيرات الطارئة، واستحداث مراكز إعانة استعجالية لفائدة الأشخاص المحتاجين مؤقتا، وإعادة تنشيط مكاتب النشاط الاجتماعي كما أن الحكومة الجزائرية بادرت في تقديم تعويضات لأصحاب الدخول المحدودة والعاجزين عن العمل منها المنحة الجزافية للتضامن، ومنحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة، ومنحة الأسر التي تتبنى بالكفالة إعانة للأطفال المحرومين والطفولة المسعفة والتكفل بمصاريف

النقل للأشخاص بدون دخل والمعوقين وتقديم خدمات الإيواء والرعاية الصحية للمسنين والمعوقين وتنفيذ عمليات التضامن المدرسي من خلال المنحة المدرسية السنوية، وضمان النقل المدرسي للأطفال في المناطق النائية وتوفير المطاعم المدرسية ومنح الكتب واللوازم المدرسية. كما شملت السياسة الاجتماعية لمكافحة الفقر في الجزائر برامج لترقية الشغل والدعم الاجتماعي تمثلت في عقود ما قبل التشغيل، واستحداث مناصب شغل موسمية ذات المنفعة المحلية، وبرنامج لتنمية المضاب العليا وبرنامج لتنمية مناطق الجنوب وبرنامج الأشغال العمومية ذات الكثافة العالية من اليد العاملة، كما تم استحداث الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لتقديم قروض وإعانات للبطالين، ضف إلى كل ذلك مشروع توفير السكن اللائق والقضاء على السكنات المهشة شملت مناطق عديدة من الوطن.

3.3 سياسة التنمية البشرية :

من أجل تحقيق تنمية بشرية وفي إطار القضاء على الفقر دائما والتقليل من آثاره والمتمثلة في تدني مستوى التعليم، وارتفاع نسبة التسرب والرسوب المدرسي، وانخفاض مستوى التأهيل للأيدي العاملة، وضعت الجزائر برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تجزأ إلى أربع برامج حماسية كان آخرها يمتد في الفترة 2010_2014 والذي خصصت أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية في البلاد ومن أهم محاوره :

- بناء مؤسسات تعليمية لجميع المستويات التعليمية من ابتدائي، ومتوسط، وثانوي، وجامعي، وتكوين مهني، للقضاء على النقص الموجود في هياكل الاستقبال على المستوى الوطني .
- إنشاء مؤسسات استشفائية وصحية؛
- بناء السكنات؛
- تزويد السكان بشبكة الغاز الطبيعي والكهرباء؛
- تحسين التزود بالماء الشروب؛

إن تقييم سريع للسياسة الجزائرية في مكافحة الفقر يتبين لنا أنّ هناك التزام كبير من طرف الحكومة الجزائرية لمكافحة الظاهرة، ولكن تبقى المبادرة حكرا على الدولة بمؤسساتها بدون إشراك المؤسسات الاقتصادية الناشطة في الميدان الاقتصادي في مكافحة الفقر ، ضف إلى ذلك أن السياسات السابقة تفتقر إلى حوكمة، حيث أن الفساد بكل أشكاله استفحل في جميع المستويات مما أدى إلى ضعف في أداء الخدمات الاجتماعية وحال دون وصولها إلى مستحقيها ، كما أن هذه السياسة يطغى عليها الجانب العطائي البحث أما العطاء التنموي فهو ضعيف جدا .

ولهذا فإننا نقترح استراتيجية وطنية جديدة تعمل على اشراك الأطراف الثلاثة لمكافحة الفقر، وهي الدولة بجميع مؤسساتها، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، تستمد محاورها الأساسية من المواصفة الدولية Iso SR 26000 .

ثالثا: نحو استراتيجية جديدة لمكافحة الفقر في الجزائر وفق المواصفة الدولية للمسؤولية المجتمعية ISO SR 26000

إنّ مكافحة الفقر والقضاء على مسبباته والتخفيف من آثاره لا يمثّل حاجة إنسانية فقط بل صمام أمان اجتماعي واقتصادي، ولهذا فإنّ وضع استراتيجية علمية وعملية واضحة المعالم ومستمدة من الواقع الجزائري تتطلب مساهمة وتعاون جميع أطراف المجتمع وليس على عاتق الدولة فقط، وذلك لأنّ الفقر مسؤولية مجتمعية يجب على جميع المؤسسات في المجتمع المشاركة في تنفيذها سواءً كانت مؤسسات عامة أو خاصة أو مؤسسات المجتمع المدني، ولن يتأتى هذا إلاّ بالمشاركة الواسعة لجميع الأطراف السابقة في صياغة وتنفيذ هذه الاستراتيجية التي تستمد محاورها من الموضوعات الجوهرية للمواصفة الدولية للمسؤولية المجتمعية ISO SR 26000، وخاصة إذا علمنا أنّ الجزائر من البلدان الأولى المصادقة على هذه المواصفة.

وانطلاقا من أنّ دعم تنمية المجتمع والقضاء على الفقر ومكافحته ليس على سبيل التبرعات بل على شكل مشاريع، وبرامج، وأنشطة، تساعد على النهوض بالمجتمع، وتوفر فرص العمل لأفراده وتؤهلهم بما يحقق السلم والعدالة الاجتماعية، وأنّ وضع قضايا المسؤولية المجتمعية على رأس أولويات الحكومة والقطاع الخاص، من خلال تحمّل جميع المنشآت لمسؤوليتها عن قراراتها وأنشطتها ومنتجاتها

وخدماتها، في إطار احترام القانون والسلوك الأخلاقي والمشاركة الفاعلة في التنمية من أجل رفاهية المجتمع وتقدمه، تعتبر أكثر من ضرورة، كما أنّ نجاح الاستراتيجية الجديدة مرتبط بالعمل المكثف والتعاضدي بين الأطراف الثلاثة الدولة بجميع مؤسساتها ، مؤسسات القطاع الخاص، مؤسسات المجتمع المدني، وذلك من خلال تحمّ المسؤولية المجتمعية كل حسب نشاطاته و أعماله، والتي يمكن توضيحها بالشكل التالي:



الشكل 4: المسؤولية المجتمعية للقضاء على الفقر

1. رؤية الاستراتيجية: استئصال ظاهرة الفقر من المجتمع الجزائري من خلال القضاء على مسبباته الرئيسية.
2. محاور الاستراتيجية: هي الموضوعات الجوهرية للمسؤولية المجتمعية التي تناولتها المواصفة الدولية ISORS 26000 وهي كالتالي:

المحور الأول: الحوكمة المؤسسية¹⁵

- أن تصمّم كل مؤسسة استراتيجيتها وأهدافها ضمن التزامها بالمسؤولية المجتمعية، مع التزام القيادة بها؛
- أن تُهيّء الظروف الملائمة لممارسة مبادئ المسؤولية المجتمعية، وأن تخلق ثقافة الحوكمة في المؤسسة؛
- أن تُنشئ نظام من الحوافز الاقتصادية وغير الاقتصادية لتشجيع الأداء في المسؤولية المجتمعية؛
- أن تستخدم الموارد المالية والطبيعية والبشرية بكفاءة عالية؛
- أن تعزّز العدالة في تمثيل الفئات الأقل تمثيلا في المناصب العليا في المؤسسة مثل تمثيل النساء والجماعات العرقية، وعدم استخدام الجهوية في التعيينات؛
- أن تراعي مصالح أصحاب المصلحة (الأطراف المعنية) بتوفير الاحتياجات الحالية والمستقبلية (مراعاة احتياجات الأجيال)؛
- أن تنشئ اتصالات متبادلة بين جميع الأطراف من أجل تحديد مجالات الاتفاق والاختلاف، والتفاوض لحل النزاعات المحتملة؛
- أن تشجع المشاركة الفعالة لكافة مستويات العاملين في اتخاذ القرارات في المؤسسة بشأن قضايا المسؤولية؛
- أن تتابع تنفيذ القرارات في المؤسسة لمعرفة نتائج الأنشطة ومراجعة وتقييم عمليات الحوكمة بصفة دورية؛
- أن تضبط العمليات والأنشطة وفقا لنتائج المراجعة.

المحور الثاني: حقوق الإنسان¹⁶

- أن تتحمل كل مؤسسة احترام وتلبية حقوق الإنسان في مجال نشاطاتها؛
- أن تضع كل مؤسسة سياسة واضحة لحقوق الإنسان، تعطي إرشادات ذات معنى لجميع الأفراد الذين يرتبطون بها؛
- أن تدمج سياسة حقوق الإنسان في جميع أنحاء المؤسسة؛
- أن تتبع أداء المؤسسة والتزاماتها تجاه حقوق الإنسان لاتخاذ التعديلات اللازمة دوريا؛
- أن تعمل كل مؤسسة على معالجة الآثار السلبية المترتبة عن قراراتها وأنشطتها؛

- أن لا تشارك المؤسسة في النشاطات المنتهكة لحقوق الإنسان مثل النشاطات التي تشرك الأطفال في العمل، أو النشاطات التي تسودها ثقافة الفساد، أو النشاطات غير الرسمية التي يتم أداؤها بدون حماية؛
- أن تتحقق المؤسسة من أنّ ترتيباتها الأمنية تحترم حقوق الإنسان وتمتاشي مع القواعد والمعايير الدولية لتنفيذ القانون؛
- أن لا تتعامل المؤسسة مع كيانات منتهكة للقانون مثل عدم الإمداد بالسلع أو الخدمات لمؤسسة يتم استخدامها في تنفيذ انتهاكات حقوق الإنسان؛
- أن تتجنب الانخراط في العلاقات مع الهيئات التي تشارك في الأنشطة المعادية للمجتمع؛
- أن تضع المؤسسة آليات لمعالجة الشكاوي التي قد تحدث من جراء الخلافات، والتي تكون شرعية (شفافة)، وسهلة المنال، وقابلة للتوقع (له إطار زمني واضح)، وعادلة (الاطلاع عليها من طرف الجميع)، ومتماشية مع معايير حقوق الإنسان وذات شفافية واضحة وقائمة على الحوار والوساطة؛
- أن تعمل المؤسسة على ضمان عدم وجود أي تمييز عنصري لديها ضد الموظفين أو الشركاء أو العملاء أو الأطراف المعنية وضد أي شخص يكون على اتصال بالمؤسسة؛
- أن تعمل المؤسسة على نشر الوعي المتعلق بحقوق الإنسان بين أعضاء المجموعات المستضعفة (المرأة، ذوو الاحتياجات الخاصة، الأطفال، المهاجرون والعمال المهاجرين، أشخاص تعاني التمييز على أساس الطبقة الاجتماعية المنحدرين منها، أشخاص تعاني التمييز على أساس العرق أو النسب، كبار السن، المشردين، الفقراء، الأميين، المرضى؛
- أن تحترم المؤسسة جميع الحقوق المدنية والسياسية للأفراد المعنية منها الحق في الحياة، والحق في التجمع السلمي والجمعيات السلمية، الحق في البحث عن المعلومات والأفكار، حق الملكية الخاصة؛
- حق التقاضي والاستماع للمتورطين في قضايا قبل اتخاذ أي تدابير تأديبية داخلية، وأن تكون هذه التدابير ملائمة ولا تشمل أي عقوبة جسدية أو معاملة غير إنسانية أو مهنية؛
- أن تعمل المؤسسة وتجتهد لضمان أنها لا تعرقل أو تعيق التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل العمل والصحة والتعليم والطعام في ظروف مناسبة وعادلة، وذلك من خلال تقييم التأثيرات المحتملة لأنشطتها ومنتجاتها وخدماتها التي قد تحول دون تحقيق هذه الحقوق للأفراد؛
- أن لا ينبغي على المؤسسة أن تمنع بشكل مباشر أو غير مباشر الحصول على منتج رئيسي أو مورد مثل المياه؛
- أن تضمن المؤسسة كفاءة في توزيع السلع والخدمات؛
- أن تساهم المؤسسة في تسهيل الدخول في التعليم والتعلم مدى الحياة لأعضاء المجتمع؛
- أن تضافر الجهود مع المنشآت الأخرى والمؤسسات الحكومية الي تدعم احترام وتلبية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- أن تبحث سبل وآليات تأقلم سلعتها أو خدماتها مع القدرة الشرائية للفقراء؛
- أن تحارب جميع أشكال العمالة الجبرية أو الإلزامية وعمالة الأطفال؛
- أن تعطي الحق للعمال في إنشاء أو الانضمام إلى جمعيات يختارونها، والاعتراف بها.

المحور الثالث: الممارسات العمالية

- إنّ العمل المثمر والمنتج يعدّ عنصراً أساسياً في التنمية البشرية ، أما غيابه فيعدّ سبباً رئيسياً في المشاكل المجتمعية، ولهذا فإنّ ممارسات العمل في المؤسسة يجب أن تكون مسؤولة لتحقيق العدالة والاستقرار والسلامة، وعلى مستوى الدولة يجب:
- أن تتبنى التشريعات التي تتوافق مع قواعد العمل لمنظمة العمل الدولية؛
- أن تضمن تطبيق القوانين من خلال تطوير وتمويل أنظمة التفتيش المحلية للعمل؛

- أن تتأكد من أن العمال والمؤسسات يمتلكون ما هو ضروري للحصول على العدالة في العمل؛ أما على مستوى المؤسسات:
- ينبغي على المؤسسة أن تتأكد أن العمل يُؤدى من قبل عمال معترف بهم قانونيا كموظفين؛
- أن تعترف المؤسسة بجميع علاقات العمل معهم بموجب القانون؛
- أن تعترف بأهمية تأمين العمل الوظيفي؛
- أن تقدم إخطارات معقولة للعمال في كيفية التخفيف من التأثيرات السلبية لأقصى حد ممكن؛
- أن تكفل الفرص المتساوية للعمال؛
- عدم القيام بأي ممارسات الفصل التعسفي أو التمييزي؛
- حماية البيانات الشخصية للموظفين والحفاظ على سريتها؛
- ضمان تماشي ظروف العمل مع القوانين والقواعد المحلية؛
- توفير ظروف عمل ملائمة فيما يتعلق بالأجور وساعات العمل والراحة الأسبوعية والإجازات والصحة والسلامة؛
- تمكين ممثلي العمال من التواصل مع صانعي القرار في المؤسسة؛
- احترام مبدأ عدم إشراك العمال في أي نفقات متعلقة بإجراءات الصحة والسلامة في العمل؛
- العمل على تنمية مهارات العمال من خلال تدريبهم بدون تمييز؛
- مساعدة العمال على الانتقال إلى وظائف جديدة من خلال تقدير مهاراتهم.

المحور الرابع: البيئة

على المؤسسة أن تحترم وتعزز المبادئ البيئية التالية:

- المسؤولية البيئية " تحمل المسؤولية عن الأعباء البيئية الناجمة عن أنشطتها"
- المنهجية الوقائية " تجنب التدهور البيئي أو دمار صحة الإنسان"
- إدارة المخاطر البيئية " يجب على المؤسسة أن تطبق برامج ذات منظور قائم على منع المخاطر والاستدامة"
- المسبب للتلوث " أن تتكبد تكلفة التلوث الناجم عن أنشطتها وإجراء العلاج المطلوب.

كما يجب على المؤسسة:

- أن تمنع الانبعاثات المنتشرة في الهواء الصادرة عن المؤسسة؛
- أن تمنع تصريف المياه وتلويثها؛
- أن تضع نظام لإدارة نفاياتها بإعادة الاستخدام أو إعادة التدوير ومعالجة النفايات؛
- أن تمنع انتشار المواد الكيميائية السامة والخطرة؛
- أن تمنع جميع أشكال التلوث الأخرى التي تؤثر على صحة ورفاهية المجتمع؛
- المشاركة مع المجتمعات المحلية فيما يتعلق بالنفايات والانبعاثات الملوثة الفعلية والمحتملة؛
- تنفيذ تدابير لتحقيق كفاءة الموارد للتقليل من النفايات؛
- المشاركة في حماية البيئة واستعادة البيئة الطبيعية من خلال المحافظة عليها.

المحور الخامس: ممارسات التشغيل العادلة

تتعلق ممارسات التشغيل العادلة بالسلوك الأخلاقي في تعاملات المؤسسة مع المؤسسات الأخرى والأفراد، ويتضمن العلاقات بين المؤسسات والوكالات الحكومية بالإضافة إلى العلاقة بين المؤسسات وشركائهم ومورديهم ومقاوليهم ومنافسيهم والجمعيات التي يكونون أعضاء فيها، وتظهر في مجال مكافحة الفساد والانخراط المسؤول في المناخ العام والمنافسة العادلة والسلوك المسؤول مجتمعياً فيما يتعلق بالمؤسسات الأخرى واحترام حقوق الملكية، حيث يجب على المؤسسة أن:

- تضع وتنفذ سياسة لمكافحة الفساد والرشوة والابتزاز؛
- التأكد من أن القيادة تعدّ مثلاً لمحاربة الفساد؛
- دعم جهود الموظفين والمندوبين للقضاء على الرشوة والفساد، وتقديم حوافز لهم؛
- تدريب ورفع الوعي حول الفساد وضرورة مكافحته؛
- التأكد من أن المكافآت التي يحص عليها الجميع قانونية؛
- إقامة نطاق فعال للمراقبة الداخلية؛
- أن تعمل على المساهمة في سياسة الدولة بطريقة شفافة ومسؤولة؛
- أن تشجع المنافسة العادلة المبنية على الكفاءة، من خلال مكافحة الإغراق والاحتكار وسياسات تثبيت السعر أو خفضه؛
- أن تعزز مسؤوليتها المجتمعية في كل عمليات الشراء والتوزيع؛
- أن تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقديم المساعدات والإرشادات.

المحور السادس: قضايا المستهلك

ترتبط قضايا المستهلك فيما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية بممارسات التسويق العادلة وحماية الصحة والسلامة والإستهلاك المستدام وتسوية المنازعات ومعالجتها، وحماية البيانات، والخصوصية، والحصول على الخدمات والمنتجات الأساسية والتعليم وغيرها، حيث يجب على المؤسسة:

- أن تضمن الأمن والسلامة من جراء استعمال المنتجات والخدمات؛
- أن توفر المعلومات المتعلقة بالمنتجات والخدمات من إعلانات وبطاقات البيانات؛
- أن تضمن للمستهلك حق الاختيار بين مجموعة واسعة من المنتجات؛
- أن توفر حق الاستماع من خلال تمثيل مصالح المستهلكين في صنع وتنفيذ السياسات الحكومية وتطوير المنتجات والخدمات؛
- أن تضمن حق التعويض على الشكاوي والمطالب؛
- أن تساهم في تثقيف المستهلك بشأن المنتجات والخدمات وكيفية التعامل معها؛
- أن توفر بيئة صحية لا تهدد رفاة الجيل الحالي والجيل القادم؛
- أن تحترم حق الخصوصية أي عدم التدخل في خصوصيات الأفراد والأسر؛
- أن تنتهج المنهج الوقائي؛
- أن تضمن المساواة بين الجنسين.

المحور السابع: مشاركة المجتمع المحلي وتنميته

إن مساهمة المؤسسة في تنمية المجتمع تعني تحسين جودة المعيشة للسكان، وإن يتحقق ذلك إلا على المدى الطويل من خلال مايلي:

- إشراك المجتمع المدني في تحديد أولويات الاستثمار المجتمعي؛
- الإشتراك في الجمعيات المحلية؛
- المشاركة في دعم فرص التعليم والدخول في إجراءات جودة التعليم؛

- توفير فرص العمل وتنمية مهارات العاملين؛
- تطوير التكنولوجيا في المجتمع من خلال دعم الابتكار والاختراعات العلمية؛
- العمل على خلق الثروة في المجتمع وزيادة الدخل والتوزيع العادل؛
- المساهمة في الاستثمار المجتمعي (الاستثمار في البنية التحتية) لتحسين الجوانب الاجتماعية للمجتمع.

الخاتمة:

يعتبر الفقر من الظواهر التي لا يمكن محاربتها والقضاء عليها إلا من خلال مشاركة جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع، ولهذا فإنّ تطبيق المسؤولية المجتمعية ISO 26000 تعتبر السبيل الأكيد للقضاء على هذه المشكلة، وباعتبار الجزائر مازالت تعاني من مشكلة الفقر، وأن سياسات مكافحتها أخذت الشكل التضامني الاجتماعي أكثر من العطاء الاستثماري، فإنّ القضاء على المشكلة لن يتأتى إلا بوضع استراتيجية وطنية لمكافحة تستمد محاورها من محاور المواصفة الدولية للمسؤولية المجتمعية ISO 26000.

قائمة الهوامش والمراجع:

¹ تعرف المنظمة الدولية لوضع المعايير باسم ISO وهي اتحاد من هيئات وطنية لوضع المعايير، هدفها تسهيل تبادل السلع والخدمات على المستوى العالمي، يتم ذلك من خلال عملية توافقية تعاونية تؤدي إلى وضع معايير خاصة بعمليات الصنع والسلع. وتستعمل كلمة إيزوس كجزء من العديد من الكلمات التي لها علاقة بالمساواة ككلمة Isometsic وتعني مقاسات متساوية، وكلمة Isonomy وتعني مساواة الناس في القانون، وإن التفكير من التساوي إلى القياس قاد لاختيار الإيزو كاسم للمنظمة.

² Jacques Igalens, **La responsabilité sociale des entreprises, Défis, Risques et nouvelles pratique**, Eyrolles, p 29.

³ أسامة اسماعيل، خارطة الطريق إلى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مجلة عالم الجودة، العدد 4، جانفي 2012، على الموقع الإلكتروني:

WWW.alamelgawda.com

تاريخ التصفح: 2014/10/29

⁴ Le Collectif Attac, **RSE ou contrôle démocratique des décisions économiques**, l'économie politique, N° 18, p7.

⁵ تميزار أحمد، ضيائي نوال، التأسيس النظري لماهية المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال والعوائد المحققة من جراء تبنيها، مداخلة للملتقى الوطني "المسؤولية الاجتماعية بين مفهوم الترف المؤسسي ومفهوم سد الحاجة الفعلية للمجتمع"،

⁶ وهبية مقدم، تحسين الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية ISO 26000 للمسؤولية المجتمعية، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 07، السنة 2013، جامعة الخلفة.

⁷ المواصفة القياسية الدولية أيزو 26000، دليل إرشادي حول المسؤولية المجتمعية، الأمانة المركزية ISO، جنيف، سويسرا، 2010.

⁸ البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير عن التنمية في العالم: الفقر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1990، ص 41.

⁹ اسماعيل قيرة و آخرون، عولمة الفقر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 18.

¹⁰ حمدي عبد العظيم، فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2003، ص 18.

¹¹ عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة: الوجه الآخر، مجلة الباحث، العدد 08، 2010، ص 08.

¹² مصباح فوزية، مشكلة الفقر والبيئة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مجلة العلوم الاجتماعية، سنة 2012.

¹³ اسماعيل قيرة، علي غربي، فضيل دليو، صالح فيلاي، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 2009، ص 5.

¹⁴ وداد عباس، سياسات مكافحة الفقر-دراسة حالة الجزائر-، مجلة الندوة للدراسات القانونية، جامعة سطيف 1، العدد 1، 2013، ص 161.

¹⁵ **الحوكمة المؤسسية** هي النظام الذي يحكم اتخاذ وتنفيذ القرارات داخل المؤسسة لتحقيق أهدافها، وهي العامل الأساسي في تمكين المؤسسة من تحمّل مسؤوليتها المجتمعية، وهي عبارة عن دمج لمبادئ المسؤولية المجتمعية في اتخاذ القرارات في المؤسسة وتنفيذها، وهي القابلية للمساءلة والشفافية والسلوك الأخلاقي واحترام مصالح الأطراف المعنية واحترام سيادة القانون.

¹⁶ **حقوق الإنسان** هي الحقوق الأساسية لجميع البشر والتي تحق لهم لكونهم بشر، وهناك فئتين رئيسيتين لحقوق الإنسان، الفئة الأولى وهي الحقوق المدنية والسياسية وتشمل الحق في الحياة والحرية والمساواة أمام القانون وحرية التعبير، أما الفئة الثانية فتتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتشمل الحق في العمل، والحق في الغذاء، والحق في الصحة، والحق في التعليم، والحق في الأمن المجتمعي.